المشهد السياسي والحزبي: هجوم ٧ أكتوبر يزعزع المشهد السياسي ومستقبل بنيامين نتنياهو على المحك

أنطوان شلحت

تحت المجهر	■ ٧ أكتوبر صدم الحقل السياسي ودفع نحو إقامة حكومة طوارئ ■ تعليق خطة «الإصلاح القضائي» ■ نتنياهو يواجه نقداً شديداً بعد الإخفاق الكبير في ٧ أكتوبر ومستقبله السياسي على المحك ■ إدارة بايدن تلمح إلى تفضيل غانتس على نتنياهو والحقل الحزبي مفتوح على اختفاء أحزاب وظهور أخرى.

اعتقال متظاهر خلال مظاهرة للمطالبة بصفقة تبادل وإجراء انتخابات عامة، في محيط الكنيست يوم ٢٠ أيار ٢٠٢٤. (شينخوا)

ملخص تنفيذي

في أعقاب هجوم ٧ أكتوبر تمّ تشكيل حكومة طوارئ يشارك فيها حزب «المعسكر الرسمي» بزعامة بيني غانتس وتتركز أعمالها في إدارة الحرب، كما تمّ تشكيل كابينيت الحرب المصغر.

حكومة الطوارئ الوطنية تعلق مؤقتاً خطة «الإصلاح القضائي» المثيرة للجدل التي أشعلت الخلافات الداخلية خلال أشهر عدّة من الاحتجاجات الصاخبة، لكن مؤشرات متعددة تظهر أن الخطة قيد التنفيذ الهادئ.

على ضوء الإخفاق الأمني الكبير في ٧ أكتوبر، يواجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هجمات سياسية متصاعدة تتهمه بالمسؤولية المباشرة وشعبيته في تراجع كبير وتوقعات بنهاية مسيرته السياسية.

وسط الخلافات المستمرة حول إستراتيجيات الحرب، وتيرة الاستيطان، وخطة «الإصلاح القضائي»، ألمحت إدارة بايدن إلى تفضيل بيني غانتس على نتنياهو كزعيم محتمل، مما يشير إلى علاقة بين مستقبل العلاقات الإسرائيلية- الأميركية من جهة والانقسامات في المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل من جهة أخرى.

مدخل

تزامن هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي قامت به حركة حماس بالأساس، مع تصاعد الحملة الجماهيرية في إسرائيل التي قادتها مجموعة من منظمات المجتمع المدني وفئات من قطاعات اقتصادية بالإضافة إلى نخب أكاديمية وقانونية، وشاركت فيها أكثرية أحزاب المعارضة، احتجاجاً على سياسة الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ٣٧)، وهي السادسة برئاسة زعيم الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي تستند إلى ائتلاف يتشكّل من اليمين المتطرّف الخالص، القومي والديني، المتمثل في أحزاب الليكود والصهيونية الدينية واليهود الحريديم المتشددين دينياً.

كان العنوان الأبرز لحملة الاحتجاجات هو أن إسرائيل تسير في طريق غير ديمقراطية تؤدي إلى طغيانٍ، وربما إلى تصفية التعددية السياسية والاقتصادية والثقافية التي عرفتها الدولة في نطاق «الديمقراطية اليهودية»، وأن هذا السير صادر عن نوايا مسبقة لدى الحكومة الحاليّة تهدف، في نهاية المطاف، إلى التسلّط من فوق. وهي نوايا سبق أن تمت المجاهرة بها منذ أكثر من عقد، وجرى تسريعها في ظل الحكومة الحاليّة من منطلق استغلال الظرف المستجد الناجم عما أسفرت عنه الانتخابات العامة، التي جرت يوم ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، وكانت الخامسة خلال أقل من ٤ أعوام، من نتائج منحت الائتلاف الحكومي الحالي «أكثرية مريحة» (٦٤ مقعداً من مجموع ١٢٠) تتيح له إمكان الدفع قدماً بمخططاته. شملت هذه المخططات إجراءات تتعلق بالسياسة الخارجية، وبالاحتلال في أراضي ١٩٦٧ والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وبالسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

إن نظرة خاطفة إلى إسرائيل بعد ٧ أكتوبر من شأنها أن توحي، بأن هناك إجماعاً على الحرب التي جرى شنها على قطاع غزة في إثر الهجوم المباغت لحركة حماس. وهو إجماع يطاول الحلبة السياسية والحزبية بمعظمها والرأي العام، لكن هذا الإجماع سرعان ما بدأ يتبدّد بسبب نقاش أولوية استعادة المحتجزين على إكمال العملية البرية وتحديداً بعد مضي أشهر عدّة على الحرب والحديث عن عملية وشيكة في رفح، ساعد في تفاقم هذا التباين في الأولويات فشل إسرائيل في إطلاق من بقي منهم بعد الصفقة الأولى بواسطة العملية العسكرية والضغط العسكري الذي تبنّاه رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش، ونتيجة لذلك تشهد إسرائيل تظاهرات آخذة بالاتساع تطالب بالتوصل إلى صفقة تبادل تسفر عن إطلاق باقي المحتجزين بأي ثمن، كما تتصاعد في هذه التظاهرات المطالبة بانسحاب حزب «المعسكر الرسمي» بزعامة الوزير في «كابينيت الحرب» بيني غانتس من حكومة الطوارئ، وصولاً إلى تصعيد عائلات المتجزين الذين يشكّلون نواة الحراك، ودمج مطلب استقالة حكومة بنيامين نتنياهو السادسة التي بدأت ولايتها يوم ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢ والمؤلفة من ائتلاف حزب الليكود مع حزبي اليهود الحريديم: شاس ويهدوت هتوراه، وكذلك مع أحزاب اليمين الاستيطاني والتوراتي والمتطرف: «الصهيونية

الدينية» و «عوتسما يهوديت» («قوة يهوديّة») و «نوعام»، وتحميله مسؤولية فشل التوصل لصفقة لأسباب شخصية وسياسية بالأساس.

يستعرض هذا الفصل المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠٢٣ بما شهده من حدثين بارزين ساهما في تشكيل معظم جوانبه: الحرب على غزة وخطة «الإصلاح القضائي»، وما ترتّب على كل منهما من انقسامات عريضة ضغطت على المشهد العام في إسرائيل ويتتبع اسقاطاتها وتداعياتها اللاحقة ويستشرف وجهتها.

يتناول القسم الأول تشكيل حكومة الطوارئ القومية التي أقيمت مع بداية الحرب، وكان لها تداعيات على العلاقات بين الفرقاء الذين انقسموا قبل ٧ أكتوبر. القسم الثاني يتطرق إلى أبرز ما قامت به الحكومة الإسرائيلية على مستوى السياسة الداخلية بالارتباط مع ما شهدته إسرائيل قبل الحرب ضد غزة على خلفية إعلان الحكومة، يوم ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، عما وصف بأنها «خطة إصلاح شاملة وواسعة النطاق» ومثيرة للجدل بشأن النظام القانوني والمنظومة القضائية في إسرائيل، والتي كان التقدير بأنها في حال إقرارها ستكون بمثابة «أكثر التغييرات جذرية على الإطلاق في نظام الحكم في إسرائيل» ويتتبع مصيرها بعد ٧ أكتوبر. ويتناول القسم الثالث نقاط الخلاف- عدم الخلاف القائمة بين ألوان الطيف السياسي والحزبي الإسرائيلي في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة، والموقف الإستراتيجي من المسألة الفلسطينية. والقسم الرابع يعرج على مستقبل بنيامين نتنياهو في ضوء الاتجاه الذي يشير إلى تراجع شعبيته وشعبية حزب الليكود واحتمال عدم تمكن هذا الأخير من البقاء على رأس الحكومة في حال إجراء انتخابات مبكرة عاجلاً أم آجلاً في ضوء أحداث ٧ أكتوبر والحرب على غزة، اما القسم الخامس فيتناول التأثير المتصاعد للولايات المتحدة على الحقل السياسي الإسرائيلي الداخلي وإسقاطاته على المشهد الحزبي، ويختتم الفصلَ إجمالُ يستشرف وجه الحقل الحزبي السياسي في ضوء المتغيرات التي استعرضها الفصل.

أولا: تشكيل «حكومة الطوارئ»

أعلن في ١١ تشرين الأول ٢٠٢٣، وبعد ٤ أيام من الإعلان الرسمي أن إسرائيل في حالة حرب، عن تشكيل حكومة طوارئ وطنية، تضم إلى جانب الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحكومي القائم تحالف «المعسكر الرسمي» بزعامة بني غانتس. وشكل بموجب الاتفاق مجلس وزاري مصغر لشؤون الحرب (كابينيت الحرب)، يضم نتنياهو وغانتس ووزير الدفاع الحالي يوآف غالانت، ويكون كلٌّ من الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت [من تحالُف «المعسكر الرسمي»] ووزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر [مستقل مقرب من الليكود] مراقبيْن، كما أن آرييه درعي (رئيس حركة شاس الذي صدر قرار محكمة بإقالته من منصبه كوزير على ضوء قضايا فساد سابقة) يحضر بشكل دوري كعضو مراقب رابع.

بموجب انتخابات تشرين الثاني ٢٠٢٢ والاتفاقيات الائتلافية								أعضاء جدد بموجب حكومة الطوارئ الحربية بعد ١١ أكتوبر	
الليكود	شاس	يهدوت هتوراه	الصهيونية الدينية	قوة يهودية	نوعام	مستقل	المعسكر الرسمي	أمل جديد (اليمين الرسمي)
١٨ وزيراً (٢٨ حقيبة[١])	٥ وزراء (١٠ حقائب)	٢ وزراء (٣ حقائب)	٣ وزراء (٤ حقائب)	٣ وزراء (٤ حقائب)	لا وزراء	وزير واحد	٣ وزراء	٢ وزراء

الجدول (١): أعضاء حكومة الطوارئ الإسرائيلية بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية ضد غزة

كما اتُّفق على أن يتم طوال مدة الحرب إضافة خمسة أعضاء من تحالُف «المعسكر الرسمي» إلى المجلس الوزاري السياسي – الأمني الأوسع (في الجدول ١، يظهر الأعضاء الخمسة الجدد موزعين على حزبين، وبعد انشقاق حزب «أمل جديد» عن تحالف «المعسكر الرسمي» وإعادة تسمية نفسه بحزب «اليمين الرسمي»). وتُرك منصب إضافي في حكومة الحرب مفتوحاً إلى رئيس حزب «يوجد مستقبل» وزعيم المعارضة الإسرائيلية الحالي عضو الكنيست يائير لبيد، الذي رفض الانضمام إلى هذه الحكومة في حال بقي فيها حزبا «الصهيونية الدينية» و«عوتسما يهوديت» («قوة يهودية»).

تم بموجب اتفاق تشكيل حكومة الطوارئ تعليق جميع التشريعات الجديدة التي لا علاقة لها بالحرب بما في ذلك المتعلقة بخطة «الإصلاح القضائي»،[٢] والاتفاق على عدم تعيين كبار المسؤولين إلّا بالاتفاق (أخلّ نتنياهو وبن غفير بذلك لاحقاً) وأعلن نتنياهو في إثر تشكيلها مخاطباً الإسرائيليين: «لقد وضعنا جانباً كل الاعتبارات الأُخرى، لأن مصير بلدنا على المحك وسنعمل معاً، كتفاً بكتف». من جانبه، أشار غانتس إلى أن هذا الوقت غير مناسب بتاتاً لطرح الأسئلة الصعبة (في إشارة إلى الانقسام الإسرائيلي حول «خطة الإصلاح» الذي سبق الحرب)، بل هو مناسب فقط للوصول إلى إجابات ساحقة في ساحة المعركة «إزاء كل ما يتعلّق بتدمير العدو واستعادة الأمن».[٣] ولم ينضم رئيس حزب «يوجد مستقبل» وزعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد للحكومة لكنه أشاد بإقامة حكومة الطوارئ وحذّر من مغبة عودة الانقسامات إلى داخل المجتمع الإسرائيلي.[٤] وخلال اندلاع الحرب، رفعت إسرائيل شعار «معاً ننتصر» كشعار جامع يهدف إلى تجاوز الانقسامات التي عصفت بالمشهد الداخلي السياسي والحزبي وتسببت، بحسب عدد من التقييمات، في تشجيع حماس على تنفيذ هجومها.

سمح اتفاق تشكيل حكومة الطوارئ لوزراء الائتلاف، خصوصاً في الوزارات الحيوية (المالية، الدفاع، الأمن القومي، الخارجية، الاستيطان، وغيرها)، بالاستمرار في العمل، مما دفع إلى خلق مسارين

للحكومة: مسار يعمل من خلاله وزراء اليمين المتشدد على تطبيق رؤاهم الأيديولوجية وفق الإطار الذي حددته الاتفاقات الائتلافية، ومسار إدارة الحرب الذي يعمل فيه أيضاً أعضاء «المعسكر الرسمي».

انعكست هذه الازدواجية في مسألتين: المسألة الأولى تتمثّل في تصاعد التوتر بين أعضاء المجلس الوزاري الأمني السياسي (الكابينيت السياسي) الذي يهيمن عليه الائتلاف الحاكم، وبين مجلس الحرب (كابينيت الحرب) الذي يتم مهاجمته من أعضاء الأول ولا سيّما من بن غفير وسموتريتش في قضايا عدّة.[٥]

سمح اتفاق تشكيل حكومة الطوارئ لوزراء الائتلاف، خصوصاً في الوزارات الحيوية (المالية، الدفاع، الأمن القومي، الخارجية، الاستيطان، وغيرها)، بالاستمرار في العمل، مما دفع إلى خلق مسارين للحكومة: مسار يعمل من خلاله وزراء اليمين المتشدد على تطبيق رؤاهم الأيديولوجية وفق الإطار الذي حددته الاتفاقات الائتلافية، ومسار إدارة الحرب الذي يعمل فيه أيضاً أعضاء «المعسكر الرسمي».

المسألة الثانية: حالة عدم اليقين والضبابية المحيطة بمصير خطة «الإصلاح القضائي» في ظل مؤشرات متزايدة إلى تنفيذها بهدوء أو بشكل مختلف،[٦] وكذلك التباين في الموقف من صفقة التبادل وحراك عائلات المحتجزين الآخذ في التصاعد. إن تفاعل هاتين المسألتين يخلق فجوة في حكومة الطوارئ بين التيار الأيديولوجي لحكومة اليمين ممثلاً بسموتريتش وبن غفير وأعضاء مجلس الحرب غانتس وأيزنكوت، ويزداد هذا التباين تعقيداً واتساعاً مع ازدياد حدّة الخلافات مع الولايات المتحدة ومطالبة حراك العائلات للأخيرَين بالخروج من الحكومة في حال استمرّت محاولات تعطيل الصفقة.

ثانياً: الارتدادات السياسية لهجوم ٧ أكتوبر

جاء هجوم ٧ أكتوبر متزامناً مع الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل ومع وصول الاستقطاب السياسي إلى ذروته خلال أشهر من الاحتجاجات التي تنظمت بعد إعلان وزير العدل ياريف لفين في ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ عن خطة «الإصلاح القضائي» التي اعتبرتها المعارضة خطة للانقلاب القضائي.

دفع البدء بسن التشريعات لتنفيذ خطة «الإصلاح القضائي» إلى تصعيد الخلافات الاجتماعية والدينية (هوية دينية– علمانية لدولة إسرائيل)، والمؤسساتية (شكل الحكم والدولانية والمعايير «الديمقراطية») التي كانت تعتمل في السنوات السابقة، وقلّبت جمرها، فتفجرت في احتجاجات شعبية بدأت بشكل منظم ورسمي في ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ وفي تعميق الفرز السياسي بين معسكر المحافظين والمتدينين من جهة (يقوده الائتلاف الحاكم) ومعسكر الليبراليين الديمقراطيين (وهو معسكر متنوع) الذي توسع بعد إعلان خطة «الإصلاح القضائي» تدريجياً ليشمل النقابات، الجنود في الاحتياط، المثقفين، منظمات المجتمع المدني، القضاة، وأصدقاء إسرائيل في العالم، وغيرها.

أظهرت حركة الاحتجاج وصول التصدعات السياسية- الحزبية إلى مرحلة غير مسبوقة تهدد بشرخ المجتمع، ويجمع منتقدو نتنياهو على أن الأزمة السياسية التي **تشهدها إسرائيل وانعكست بالذهاب إلى خمس دورات انتخابية**، تسببت بإضعاف مؤسساتها بما فيها المؤسسة الأمنية، وأسهمت بشكل مباشر في الإضرار بأمن إسرائيل، وقدرتها على الحفاظ على منظومة مهنية متكاملة ما بين المستويات السياسية والأمنية. ويعتقد المنتقدون أن سبب المشكلة يعود إلى أن نتنياهو، المتهم بشبهات جنائية، يخوض صراعاً من أجل البقاء، ويجرّ وراءه مؤيّديه وحزبه وشركاءه في اليمين، وفي أحزاب اليهود الحريديم. ويتم اتهام نتنياهو بأنّه حوّل كلّ مَن لا يقف بجانبه إلى عدو، بما يشمل المنظومة القضائية وعلى رأسها المحكمة العليا، والشرطة، وقسماً من وسائل الإعلام، وقادة الأجهزة الأمنية، ومؤخراً معارضي خطة «الإصلاح القضائي». وفي موازاة ذلك لجأ إلى تعزيز مكانة المتملقين من حوله، وأوكل إليهم وظائف شديدة الأهمية من أجل أداء مهمة واحدة هي الدفاع عنه «ولو كان الثمن تدمير مؤسسات الدولة».[٧]

أظهرت حركة الاحتجاج وصول التصدعات السياسية- الحزبية إلى مرحلة غير مسبوقة تهدد بشرخ المجتمع، ويجمع منتقدو نتنياهو على أن الأزمة السياسية التي تشهدها إسرائيل منذ ٢٠١٨ وانعكست بالذهاب إلى خمس دورات انتخابية، تسببت بإضعاف مؤسساتها بما فيها المؤسسة الأمنية، وأسهمت بشكل مباشر في الإضرار بأمن إسرائيل.

كما يرى عدد من المراقبين أن الأزمة الداخلية شجعت على هجوم ٧ أكتوبر، حيث أنها أوحت لـ«أعداء» إسرائيل بأن هذه الأخيرة ضعيفة ومفككة ولا يمكنها أن تصمد في أي هجوم عليها.

٢.١ هل فعلاً تم تعليق خطة «الإصلاح القضائي» وما مصير حركة الاحتجاج؟

أدى هجوم ٧ أكتوبر إلى خفوت حركة الاحتجاجات على خطة «الإصلاح القضائي»، وتوافقت حكومة الطوارئ التي تشكلت لإدارة الحرب على تعليق التشريعات ذات الصلة. واستمرار الحرب وتعثر تحقيق أهدافها خاصة إطلاق المحتجزين أديا إلى:

١. ظهور حركة احتجاجات جديدة وتصاعد قوتها، تقودها عائلات المحتجزين وتتعلق بسير الحرب (إطلاق المحتجزين الإسرائيليين بأي ثمن، إعادة النظر في أهداف الحرب وأولوياتها). (للمزيد انظر/ي فصل المشهد الاجتماعي)

٢. عودة متدرجة لمطالب تنفيذ خطة «الإصلاح القضائي»: حيث تصاعدت الدعوات لإحكام السيطرة على المحكمة العليا بعد أن ألغت هذه المحكمة يوم ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديل «قانون أساس القضاء» الذي يقلّص حجة المعقولية، والذي صادق عليه الكنيست في تموز ٢٠٢٣ في إطار خطة «الإصلاح القضائي». وينص التعديل الذي ألغته المحكمة على حرمان السلطة القضائية من الحق في الحكم على معقولية قرارات الحكومة أو الكنيست. وفي أول ردة فعل على قرار المحكمة، اتهم

وزير العدل ياريف ليفين المحكمة العليا بالاستيلاء على جميع السلطات. وقال ليفين، في حسابه الخاص على تطبيق «تيليغرام»، إنه بإصدار هذا الحكم، يستولي القضاة على جميع السلطات التي يتم تقسيمها في النظام الديمقراطي بطريقة متوازنة بين السلطات الثلاث. وأضاف أن القرار يحرم ملايين المواطنين من أصواتهم وحقهم الأساسي في أن يكونوا شركاء على قدم المساواة في صُنع القرار. وانتقد حزب الليكود قرار المحكمة العليا، وقال في بيان صادر عنه: «من المؤسف أن المحكمة العليا اختارت إصدار حُكمها بشأن الجدل الاجتماعي في إسرائيل، على وجه التحديد، في الوقت الذي يقاتل جنود الجيش الإسرائيلي من اليمين واليسار، ويخاطرون بحياتهم في الحملة العسكرية على قطاع غزة. إن قرار المحكمة يتعارض مع إرادة الشعب من أجل الوحدة، وخصوصاً في زمن الحرب».

٣. تنفيذ صامت لبعض بنود «الإصلاح القضائي»: اتهمت المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف–ميارا، رئيس الحكومة بالمضي قدماً في تطبيق بنود خطة «الإصلاح القضائي» من خلال تعيين محام خاص لتمثيل الحكومة أمام المحكمة العليا لدى مناقشة موضوع تجنيد الشبان اليهود الحريديم، وذلك بهدف إضعاف مكانة المستشار القانوني للحكومة. وفي رسالة بعثت بها إلى سكرتير الحكومة بعد موافقتها على أن يمثل الحكومة محام خاص ضد التماسات تجنيد الشبان الحريديم، أشارت إلى أن ما أقدم عليه نتنياهو يشكل استمراراً لمحاولة «الإصلاح القضائي» وإضعاف مكانة المستشار القانوني للحكومة والالتفاف عليه أو تجاوز قدرته على الحفاظ على المصلحة العامة وسلطة القانون.[٨] وأشارت تقارير أخرى إلى أن الوزير ليفين، الذي يقف وراء خطة «الإصلاح القضائي»، ما زال يتدخل بكل قوة في كل عملية اختيار قضاة المحاكم الإسرائيلية تحقيقاً لأحد أهداف تلك الخطة وهو إحكام السيطرة على تركيبة المحكمة العليا من طرف اليمين الإسرائيلي.[٩]

ثالثاً: هل من بديل عن سياسة نتنياهو حيال القضية الفلسطينية في المدى القريب؟

يشكل التوافق على معارضة نتنياهو العنصر الوحيد الذي تجتمع حوله المعارضة القائمة وهو توافق لا يرتبط باختلاف أيديولوجي بقدر ما يرتبط بما وصفه الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي بـ «الاشمئزاز» من بنيامين نتنياهو وهو موقف شخصي في الأصل، ولا وجود في الواقع لمعارضة حقيقية بالنسبة إلى المسائل الأساسية التي يمكن أن تغيّر وجهة إسرائيل في المدى القريب والبعيد، كالاحتلال والحرب ويهودية الدولة. ففي هذه المسائل لا توجد فوارق كبيرة بين اليمين والوسط واليسار الصهيوني، وثمة دولة تتكلم

بصوت واحد ولديها وجهة نظر واحدة ورأي واحد. وهناك أكثر من دليل مستجدّ قاطع على ذلك، ولعلّ الأبرز هو تصويت الكنيست الإسرائيلي يوم ٢١ شباط ٢٠٢٤ بأغلبية ٩٩ عضو كنيست ضد ٩ أعضاء تأييداً لقرار الحكومة معارضة الاعتراف أحادي الجانب بالدولة الفلسطينية.[١٠] وأعاد البعض إلى الذاكرة من الماضي أمرين يوضحان التحوّل الكبير الذي تشهده الساحة السياسية الإسرائيلية خلال الحرب الحالية: الأول، أن اليسار والوسط في إسرائيل سبق أن أيدا كل حروب إسرائيل السابقة، لكنهما كانا في بعضها يعودان بسرعة إلى رُشدهما؛ الثاني، أنه في كل حرب كانت هناك معارضة. أمّا في هذه الحرب فلا يوجد صوت معارض واحد في الكنيست، باستثناء أصوات أعضاء الكنيست من النواب العرب.

لا وجود في الواقع لمعارضة حقيقية بالنسبة إلى المسائل الأساسية التي يمكن أن تغيّر وجهة إسرائيل في المدى القريب والبعيد، كالاحتلال والحرب ويهودية الدولة.

هناك اعتقاد سائد بأنه على الرغم من عدم إعلان ذلك بشكل رسمي فإن ما يوصف بأنه «الفصل العسكري المحض» في الحرب الإسرائيلية على غزة انتهى منذ وقت.

في ما يتعلق بالحرب لا يظهر أن هناك خلافات جوهرية حول أهدافها، وهي بحسب ما يكرّرها نتنياهو وغانتس وغيرهما من قادة الحكومة: تدمير حماس، وإطلاق المحتجزين الإسرائيليين، وضمان ألا يشكّل قطاع غزة تهديداً أمنيّاً لإسرائيل في المستقبل. لكن هناك خلاف على كيفية تحقيقها. وهي أهداف لا تنفك الولايات المتحدة أيضاً تعلن تأييدها لها، وإن أبدت تحفظات على الوسائل، لا سيما تلك التي تلحق أضراراً بالسكان المدنيين ولا تتيح إمكان إيصال المساعدات الإنسانية المطلوبة.

هناك اعتقاد سائد بأنه على الرغم من عدم إعلان ذلك بشكل رسمي فإن ما يوصف بأنه «الحسم العسكري المحض» في الحرب الإسرائيلية على غزة انتهى منذ وقت، كما يؤكد اللواء في الاحتياط يسرائيل زيف وغيره من القادة العسكريين السابقين ومحللي الشؤون العسكرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية.[١١] ويضيف زيف أنه في الواقع، منذ بداية العام الحالي، كان يجب أن تدور الحرب في الميدان السياسي، وتحت قيادة نتنياهو، لكنه يواصل الجلوس في المقعد الخلفي، ويضع الجيش في المقدمة، ويطلب منه السير في كل اتجاه، من دون تحديد للوقت، أو ماذا يفعل بعد العملية العسكرية، فضلاً عن واقع أن حركة حماس ستقف على قدميها مجدداً في كل مكان يخرج منه الجيش. ويشير هذا القائد العسكري السابق إلى أن كل إنسان عاقل في إسرائيل يدرك أن الثنائي إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش هو الذي يردع نتنياهو عن الإمساك بالقيادة السياسية والتقدم نحو صفقة مخطوفين، ونحو تسوية «اليوم التالي للحرب»، على خلفية تهديدهما بالانسحاب من الائتلاف الحكومي الذي يسعى نتنياهو للحفاظ عليه. وتتمثل أجندة بن غفير وسموتريتش في السعي لعدم

التسوية والفوضى الكاملة على الأرض، وهما يأملان بإعادة إقامة «غوش قطيف» وإصلاح قرار الانفصال الأحادي الجانب (٢٠٠٥) وطرد السكان الفلسطينيين إلى خارج القطاع. وهذا هو السبب الذي من أجله يمنعان الكابينيت من مناقشة «اليوم التالي للحرب»، حسبما تطالب المؤسسة الأمنيّة والوزير غانتس، وحسبما يطالب الأميركيون، والمصريون أيضاً.

هناك مسألة أخرى برزت بالتزامن مع إصرار نتنياهو على توسيع المعارك العسكرية في منطقة رفح، وهي مسألة التشديد على أن وعود نتنياهو بشأن تحقيق نصر مطلق وسريع في القطاع تصبح جوفاء أكثر فأكثر. ولعلّ أبرز من يتبنى هذا التشديد محللو الشؤون العسكرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية وقادة عسكريون سابقون. فمثلاً، يقول اللواء احتياط غيورا أيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي وشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، إن حرب غزة كشفت النقاب عن سطحية المؤسسة السياسية الإسرائيلية وضحالتها، بدءاً من تصريحات قادتها الجوفاء بأن الضغط العسكري سيؤدي إلى إبرام صفقة مخطوفين جيدة، بينما حصلت إسرائيل، وعندما كان الضغط العسكري «معتدلاً»، على صفقة جيدة نسبياً، مع إطلاق عشرات المخطوفين يومياً. كما أن هناك مصطلحاً أجوف أكثر، هو «النصر المطلق»، الذي ما من معنى له سوى استسلام حركة حماس من دون شروط، وإطلاق كل المخطوفين من دون شروط. ومن الواضح برأيه أن هذا لن يحدث، وأن هذا المصطلح الذي صاغه رئيس الحكومة قد يكون شعاراً انتخابياً ناجحاً لكنه ليس هدفاً حقيقياً. ويتفق مع هذا الاستنتاج لواء آخر في الاحتياط هو عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة «أمان»، الذي أكّد أن «النصر المطلق» الذي يحاول نتنياهو أن يظهر كأنه ينتظرنا خلف الباب هو مجرّد شعار فارغ من المضمون، وذرّ للرماد في العيون.[١٢] وهذا يؤكد عليه أيضاً عدد كبير من المحللين السياسيين والدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين الذين يشيرون في الوقت نفسه إلى أن نتنياهو ما زال متشبثاً بوهم «النصر المؤزر» لأنه يطيل أمد الحرب، ويؤجل فضْحه كزعيم فاشل.[١٣]

إما في ما يخص التوجهات الإستراتيجية– السياسية حيال المسألة الفلسطينية ومستقبل الاحتلال، فيبدو أن هناك «سكوتاً» جماعياً للإحزاب السياسية المعارضة لنتنياهو الأمر الذي يعني عدم وجود رؤية إسرائيلية بديلة للسياسة العامة حيال القضية الفلسطينية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية. حتى خلال زيارة غانتس إلى الولايات المتحدة لم يتوقع المحللون الإسرائيليون والأميركيون أن يتحدث غانتس مع مستضيفيه الأميركيين عن «حل الدولتين» لكونه يعارضه، أو عن وقف دائم لإطلاق النار في غزة لأنه يعارضه أيضاً. ومع ذلك، يمكنه أن يتحدث عن إدخال مساعدات إنسانية أكثر إلى غزة وأن يعرب عن دعمه لمثل هذا الإجراء، لكنه ليس هو مَن يقرّر بهذا الشأن بل نتنياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرّف.[١٤]

القضايا التي تشكل المشهد السياسي	
قضايا خلافية حزبية	القضايا التي لا تملك تجاهها المعارضة برنامجاً بديلاً
إعفاء اليهود الحريديم من التجنيد الإلزامي	استمرار الاحتلال ورفض حل الدولتين
خطة «الإصلاح القضائي» وتقليل صلاحيات المحكمة العليا	التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس
تعميق تدخل المستوى السياسي الحاكم في عمل مؤسسات الدولة	ترسيخ نفوذ المستوطنين داخل مؤسسات الاحتلال
تعزيز الهوية الدينية للدولة في الحيز العام	التعامل مع المسألة الفلسطينية من خلال العنف بدل التفاوض أو الاتصال السياسي
السياسات الاجتماعية – الاقتصادية الليبرالية المحافظة	

الجدول (٢): أبرز قضايا المشهد السياسي الإسرائيلي ونقاط الخلاف خلال العام ٢٠٢٣

وعلى صعيد الموقف من الحرب في قطاع غزة تحديداً، وأيضاً الموقف العام من الاحتلال والاستيطان في أراضي ١٩٦٧، أعاد الوزير الإسرائيلي السابق حاييم رامون إلى الأذهان أنه ليس هناك فارق جوهري بين الوزيرين اليمينيين المتطرفين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وبين قادة سياسيين يتظاهرون بمعارضة نتنياهو، على غرار الوزير السابق جدعون ساعر الذي أعلن يوم ١١ آذار ٢٠٢٤ انشقاقه عن تحالف «المعسكر الرسمي» وأطلق اسم «اليمين الرسمي» على حزبه «أمل جديد»، وعضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، ورئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت. وبرأيه، المواقف السياسية التي يتبناها ساعر وبينيت وليبرمان هي مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف ذاتها، والفرق بينهم وبين سموتريتش وبن غفير هو فقط في الأسلوب. ومنذ هجوم ٧ أكتوبر يعمل هذان الأخيران على الدفع قدماً بالخطوات التالية: محاولة فرض سيطرة إسرائيلية دائمة في قطاع غزة، وترحيل طوعي لسكان غزة، وحلّ السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، واستيطان متسارع في القطاع وفي الضفة. ويعود السبب في عدم سماع ساعر وليبرمان وبينيت يختلفون مع هذه الخطوات إلى أنهم يوافقون عليها. فقد انتقدوا أسلوب سموتريتش وبن غفير وتوقيته، لكنهم امتنعوا عن إبداء أي تحفظ على جوهر الأمور، وحتى خطة التهجير لم يشجبوها. ولئن كان سموتريتش وبن غفير يعبران عن مواقف هذا اليمين المتطرف بفظاظة وعلى نغمات رقصات وأغان حسيدية، فإن ساعر وبينيت وليبرمان يعبرون عن المواقف إياها بلسان يقطر عسلاً، وعلى نغمات موسيقى كلاسيكية. أما الخلافات بين الجانبين فهي متعلقة فقط بمسائل داخلية مثل مسألة العلاقة بين الدين والدولة (أنظر/ي الجدول ٢)، لكن في نهاية المطاف كلهم يتطلعون إلى أن تستعيد إسرائيل سيطرتها الكاملة على قطاع غزة والضفة الغربيّة.[١٥]

٣.١ هل يتحمل نتنياهو مسؤولية عن هجوم ٧ أكتوبر؟

تتراكم اجتهادات كثيرة تحمّل نتنياهو وحكوماته المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٩ المسؤولية عن هجوم ٧ أكتوبر ليس فقط بسبب تجاهله إنذارات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وانشغاله بدفع أجندته الداخلية المخصوصة التي وقفت في صلبها خطة الانقلاب على الجهاز القضائي، إنما أيضاً على خلفية سياسته العامة إزاء القضية الفلسطينية والاحتلال في أراضي ١٩٦٧.

وكان من أولى علائم ذلك ما طرحه المشروع المشترك الذي أطلقته «مؤسسة بيرل كتسنلسون» و«مركز مولاد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» تحت عنوان «انهيار المفاهيم ـ الطريق إلى إخفاق ٧ أكتوبر ٢٠٢٣»، وأشير فيه إلى انهيار «مفهوم السلام من دون الفلسطينيين» الذي عمل نتنياهو على ترسيخه، وإلى ضرورة مراجعته. وبموجب ما كتب في ذلك المشروع، تبدأ مراجعة مفهوم «السلام بدون الفلسطينيين» من الإشارة التهكمية إلى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كان قد ظنّ أنه اجترح خدعة عبقرية تقول إنه بالإمكان تجاهل الصراع مع الفلسطينيين، وعقد اتفاقيات سلام مع دول عربية مختلفة («اتفاقيات أبراهام»). وقد فاخَر نتنياهو حتى بالاسم الذي أطلقه على خدعته تلك ـ «السلام في مقابل السلام»– عِوضاً عن الشعار الذي حكم الصراع مع الشعب الفلسطيني وهو: «الأرض مقابل السلام». لكن «في يوم ٧ أكتوبر، تبيّن لنا جميعاً، بمزيد من الدم والألم، ما قيمة تلك الخدعة»![١٦]

تجدر الإشارة إلى أن هذا هو المفهوم العام الذي تبناه نتنياهو، ومن خلاله حاول الالتفاف على القضية الفلسطينية ومدّ جسور التطبيع مع دول عربيّة عبر «اتفاقيات أبراهام»، التي تطرّق إليها في مناسبات من الصعب حصرها، من أحدثها آخر كتبه وهو بعنوان «بيبي: قصة حياتي» الصادر في العام ٢٠٢٢، الذي سخر فيه من زعماء إسرائيليين سابقين على غرار إيهود باراك وإيهود أولمرت بسبب ما وصفه بأنه «إيمانهم بأسطورة مركزية القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط»، مدعيّاً أن «الطريق إلى السلام الشامل بين إسرائيل والعالم العربيّ لا يمرّ عبر "المقاطعة" في رام الله بل من خلال الالتفاف عليها»![١٧] وإذا ما كانت الحرب الراهنة على قطاع غزة أعادت التذكير بكل تلك المسائل فإن المواقف السالفة المُشار إليها لم تكن غائبة عن الأبصار قبل الحرب كذلك، وحتى في خضمّ مواجهة المعارضة مع الحكومة الإسرائيلية الحالية بشأن قضايا متعلقة بالحلبة السياسية الداخليّة فقط.

ولعلّ الجانب الأكثر مدعاة لهذه الحملة هو الذي تركّز عليه بوجه خاص صحيفة «هآرتس»، وينطوي على إشارات قوية إلى أن نتنياهو تجاهل الكثير من الوقائع التي كان فيها ما يشير إلى احتمال وقوع هجوم حماس يوم ٧ أكتوبر الماضي، وربما أبرزها، على سبيل المثال، الوثائق التحذيرية التي أرسلها رئيس وحدة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، اللواء عميت ساعر، خلال شهرَي آذار وتموز ٢٠٢٣. وقد نشرت الصحيفة يوم ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣ محتوياتها التي تضمنت تحذيراً واضحاً من أن «أعداء إسرائيل» – إيران وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي– يشخّصون ضعفاً إسرائيلياً

وضـرراً فـي الـردع، وذلـك بسـبب الأزمـة الداخليـة العميقـة التـي تتعمـق أكثـر فأكثـر. لذلـك، هنـاك احتمـال كبيـر لمـا نعتـه بأنـه «عاصفـة مثاليـة»، وتصعيـد أمنـي. وتنـوّه الصحيفـة بأنـه لكـون هـذا المسـؤول العسـكري الكبيـر لا يـزال يرتـدي البـزة العسـكرية، فإنـه لا يسـتطيع التطـرق مباشـرةً إلـى الانقـلاب علـى الجهـاز القضائـيّ الـذي بـادر إليـه نتنياهـو ووزيـر العـدل ياريـف ليفـين وأدى إلـى أزمـة داخليـة عميقـة فـي إسـرائيل، لكنـه تحـدّث بصراحـة عـن «الصـورة السـلبية الاسـتثنائية لبعـض أعضـاء الحكومـة فـي السـاحة الدوليـة»، وهـي إشـارة واضحـة إلـى الوزيريـن بتسـلئيل سـموتريتش وإيتمـار بـن غفيـر، وأشـار أيضـاً إلـى «تـآكل الديمقراطيـة والنظـام القضائـي الإسـرائيلي»، بصفتهـا عوامـل تُلحـق برأيـه الضـرر بمكانـة إسـرائيل الدوليـة.[١٨]

ورأى رئيـس تحريـر «هـآرتـس»، ألـوف بـن، فـي مقـال تعقيبـيّ علـى هـذه الوثائـق[١٩]، أن هنـاك أزمـة فـي الرؤيـة الإسـتراتيجية لـدى شـعبة «أمـان»، التـي تركـز علـى الأعـداء الأقويـاء، حـزب اللـه وإيـران، وتتطـرق إلـى الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة بأنهـم يشـكلون «خطـراً أقـل» بالنسـبة إلـى إسـرائيل. وأكـد أنـه لا شـك فـي أن القـوة العسـكرية ومنظومـات الصواريـخ التابعـة لحمـاس والجهـاد الإسـلامي كانـت أضعـف كثيـراً ممـا لـدى حـزب اللـه، ولـدى إسـرائيل قـدرة أكبـر كثيـراً علـى إلحـاق الضـرر بالفلسـطينيين، نسـبةً إلـى عمليـة إسـرائيلية ضـد إيـران البعيـدة عنهـا، إلا إن لـدى الفلسـطينيين ميـولاً أكبـر للمخاطـرة – كمـا بـات واضحـاً بعـد عشـرات المواجهـات معهـم – وأكثـر شـرعيةً، داخليـاً ودوليـاً، لضـرب إسـرائيل، ممـا لـدى إيـران أو حـزب اللـه. كمـا أن هـذه الشـعبة لـم تـولِ أهميـة للاسـتفزازات التـي تقـوم بهـا حكومـة اليمـين بالكامـل حيـال الفلسـطينيين. وهـو مـا انعكـس فـي توسـيع المسـتوطنات، والمقاطعـة السياسـية للسـلطة الفلسـطينية، وارتفـاع أعـداد اليهـود الذيـن يدخلـون إلـى حـرم المسـجد الأقصـى الـذي يشـكل منـذ مئـة عـام مبـرراً لمـا وصفـه بأنـه «تصاعـد العنـف الفلسـطيني». وخـلال الإحاطـات منـذ بدايـة الحـرب، التـي تسـتند إلـى التحقيقـات مـع أسـرى حمـاس، قـال رجـال اسـتخبارات فـي إسـرائيل إن زعيـم حمـاس، يحيـى السـنوار، بـدأ بالتخطيـط للهجـوم بعـد أحـداث عمليـة «حـارس الأسـوار» فـي ربيـع ٢٠٢١. ففـي ذلـك الوقـت، اقتحـم أفـراد الشـرطة الإسـرائيلية البلـدة القديمـة والمسـجد الأقصـى. وليـس اعتباطـاً تمـت تسـمية الحملـة التـي قامـت بهـا حمـاس بـ «طوفـان الأقصـى»، بالضبـط مثـل «انتفاضـة الأقصـى» التـي اندلعـت فـي صيـف ٢٠٠٠، بعـد أن قـام زعيـم المعارضـة، حينهـا، أريئيـل شـارون، بالدخـول إلـى حـرم المسـجد الأقصـى. ووصـل الاسـتفزاز والاسـتهتار إلـى القمـة عندمـا أكـد نتنياهـو نيتـه التوصـل إلـى سـلام مـع المملكـة العربيـة السـعودية مـن دون مفاوضـات مـع الفلسـطينيين، وهـو مـا كان يبـدو أنـه دعـوة إلـى المواجهـة. غيـر أنـه علـى الرغـم مـن الفجـوات فـي تقديـرات شـعبة «أمـان»، وأخطـاء الاسـتخبارات فـي تحليـل خطـة السـنوار وتدريبـات حمـاس، يشـدّد ألـوف بـن علـى أنّ نتنياهـو هـو المسـؤول الأسـاس عـن سـوء اسـتعداد إسـرائيل لمواجهـة أحـداث ٧ أكتوبـر، فلقـد تجاهـل التحذيـرات بشـأن التصعيـد، ولـم يفحـص جهوزيـة الجيـش، ودفـع الفلسـطينيين بـكل قـوة إلـى المواجهـة... وهـذه هـي بنـود الاتهـام الأسـاس التـي ينبغـي توجيههـا إليـه.

رابعاً: هل يخوض نتنياهو «معركته الأخيرة»؟

تشير الأجواء السائدة في إسرائيل إلى أن هجوم «حماس» يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ هو بمثابة «إخفاق أمني غير مسبوق»، وهو يستلزم استخلاص دروس على الفور، ناهيك عن إقامة لجنة تحقيق رسمية عند انتهاء الحرب، وقيام المسؤولين رفيعي المستوى ولا سيما في المؤسسة الأمنية بتقديم استقالتهم عند انتهاء القتال، وهو «مسلسل» افتتحه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») في خضم القتال.[٢٠] ووفقاً للجو العام في إسرائيل فإن استخلاص الدروس على الصعيد السياسي ليس أقل أهمية. وفي هذا الشأن تشهد الحلبة السياسية الإسرائيلية منذ ٧ أكتوبر هجوماً حادّاً على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو آخذاً بالتصاعد.

> على الرغم من أن نتنياهو لم يرمز من قريب أو بعيد إلى دوره في إخفاق ٧ أكتوبر، مع العلم أنه يقف على رأس السلطة السياسية والأمنية منذ عقد ونصف العقد، فإن مجريات الحرب والتفاعلات الإسرائيلية الحزبية معها قد تشير إلى أن مستقبل نتنياهو السياسي قد يكون على مفترق طرق، وأن انتهاء حياته السياسية قد يكون وشيكاً.

تقف في صلب الهجوم على نتنياهو حملة تتهمه بالمسؤولية المباشرة عن الحرب الإسرائيلية الحالية، وهي حملة تتشابك في الوقت عينه مع مواصلة تآكل شعبيته وتراجع قوة حزبه– الليكود– في استطلاعات الرأي العام، فضلاً عن انخفاض نسبة الإسرائيليين الذين يرون بأنه الشخص الأكثر ملاءمة لتولي منصب رئيس الحكومة. هذا قد يشير إلى أن تداعيات الحرب الحالية قد تتحوصل في نهاية المطاف إلى سؤال استمرار الحياة السياسية لنتنياهو، الذي سيكون لغيابه انعكاسات مباشرة على إعادة تشكيل الاستقطابات والتحالفات داخل المشهد السياسي–الحزبي.

على الرغم من أن نتنياهو لم يرمز من قريب أو بعيد إلى دوره في إخفاق ٧ أكتوبر، مع العلم أنه يقف على رأس السلطة السياسية والأمنية منذ عقد ونصف العقد، فإن مجريات الحرب والتفاعلات الإسرائيلية الحزبية معها قد تشير إلى أن مستقبل نتنياهو السياسي قد يكون على مفترق طرق، وأن انتهاء حياته السياسية قد يكون وشيكاً. وأحد الدروس المستخلصة من هجوم ٧ أكتوبر في اسرائيل هو أن المتهم بشبهات جنائية (مثل نتنياهو) لا يجب أن يكون رئيساً للحكومة. وفي هذا الصدد تحديداً يُشار إلى أن نتنياهو نفسه سبق أن حذّر من هذه المسألة تحديداً في حالة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت وفور أن اتهم بارتكاب مخالفات جنائية، حيث قال نتنياهو إن هناك تخوّفاً من أن يتخذ أولمرت «قرارات مصيرية، بالاستناد إلى مصلحته الشخصية وبقائه السياسي، وليس استناداً إلى المصلحة الوطنية». وبالرغم من ذلك فما زال نتنياهو حتى في هذا الوقت مشغولاً ببقائه السياسي، ولا يبدو أنه ينوي الاستقالة، أو تحمُّل المسؤولية عن التقصير. وفي الوقت نفسه يقوم بجمع مواد قبيل إقامة لجنة التحقيق، والطلب من أنصاره مهاجمة كبار المسؤولين العسكريين وتحميلهم المسؤولية. وقد أشار بعض

المهاجمين إلى أن أقل ما كان يتعيّن على نتنياهو أن يفعله هو إعلان أنه سيستقيل في نهاية هذه المعركة. ومثل هذا القرار توصل إليه كبار المسؤولين في الجيش وجهاز «الشاباك». لكنه لم يفعل. وبرأيهم من الصعب تخيُّل سيناريو يبقى فيه نتنياهو رئيساً للحكومة بعد انتهاء الحرب على غزة. وحتى قبل هجوم ٧ أكتوبر، تراجعت شعبيته وشعبية حكومته بسبب أضرار «الإصلاح القضائي».

خامساً: الولايات المتحدة تؤثر بشكل أكبر على المشهد السياسي الحزبي داخل إسرائيل؟

ثمة مؤشرات كثيرة تؤكد أن الخلافات التي توصف بأنها حادّة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وبين الوزير في «كابينيت الحرب الإسرائيلي»، بيني غانتس، تحيل أكثر من أي شيء آخر إلى الخلافات في الرأي القائمة بين نتنياهو والولايات المتحدة في ما يتعلق بالحرب وما ستؤول إليه، وهي خلافات انعكست أكثر شيء في سياق آخر خطاب ألقاه الرئيس الأميركي، جو بايدن، بشأن «حال الاتحاد» أمام الكونغرس الأميركي، وكذلك في التصريحات التي أدلى بها إلى وسائل إعلام عقب الخطاب، واستمر عبرها في إبداء تحفظاته وإن ضمنياً من نتنياهو متهّماً إياه بـ«الإضرار بإسرائيل أكثر من نفعها»، إنما جنباً إلى جنب تأكيد دعمه لإسرائيل وتبنيه لما شدّد على أنه حقّها في الدفاع عن نفسها، مع ما يحمله ذلك من إشارة إلى تبدّد أوهام الرهان على حدوث تحوّل جوهري في موقف أميركا الثابت من الحرب ضد غزة وأهدافها.[٢١]

تحدّث بايدن بصراحة عن «الصورة السلبية الاستثنائية لبعض أعضاء الحكومة في الساحة الدولية»، وهي إشارة واضحة إلى الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وأشار أيضاً إلى «تآكل الديمقراطية والنظام القضائي الإسرائيلي»، بصفتها عوامل تُلحق برأيه الضرر بمكانة إسرائيل الدولية.[٢٢]

ووفقاً لعديد التحليلات الإسرائيلية، فإن دعوة غانتس إلى زيارة واشنطن من خلال الالتفاف على نتنياهو، تنطوي على رسالة من الإدارة الأميركية الحاليّة فحواها أنها ترى في ضيفها الزائر بديلاً لنتنياهو. وللتذكير، فإن هذا الأخير لم يتلق مثل هذه الدعوة إلى زيارة الولايات المتحدة حتى الآن منذ إقامة حكومته الحالية، وذلك خلافاً لما هو متبع عادة في سياق تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد انتهاء كل معركة انتخابات عامة.[٢٣]

> يخضع نتنياهو قضيتي صفقة التبادل وإنهاء الحرب إلى أجندته الخاصة، ويقف في صلبها الحفاظ على ائتلافه الحكومي الذي يضمن له البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة.

وتتمحور الخلافات بين نتنياهو وغانتس داخل الحكومة حول صفقة تبادل الأسرى من جهة، وحول التعامل مع قضية إنهاء الحرب من جهة أخرى. وانضافت إليهما الأزمة المرتبطة بموضوع تجنيد الشبان اليهود الحريديم إلى صفوف الخدمة

العسكرية الإلزامية. ويخضع نتنياهو قضيتي صفقة التبادل وإنهاء الحرب إلى أجندته الخاصة، ويقف في صلبها الحفاظ على ائتلافه الحكومي الذي يضمن له البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة.

ولاحظ عدد آخر من المحللين أن الهجمات على تصرفات رئيس الحكومة وسياسته هي تقريباً موضوع يومي في أروقة الإدارة الأميركية الحالية، جزء منها يتم من خلال التسريب إلى وسائل الإعلام الأميركية، وجزء آخر يجري عبر تصريحات علنية. وفي ورقة تقدير موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب ورد التأكيد على أن الحرب التي تخوضها إسرائيل في قطاع غزة تثير معارضة غير مسبوقة في داخل الولايات المتحدة، وقبل كل شيء في أوساط اليسار الديمقراطي والشباب. كما أن الكونغرس أبدى تحفظات قاسية على العمليات التي تقوم بها إسرائيل، وسُجلت محاولات لاشتراط تقديم المساعدة العسكرية الأميركية إلى إسرائيل بتغيير سياستها. وكشفت هذه المعارضة، كما تؤكد الورقة، عن صعود أهمية الجالية المسلمة في الولايات المتحدة، وفي المقابل ضُعف تأثير الجالية اليهودية. وفي كانون الثاني الماضي بدأت انتقادات الجمهور تعطي ثمارها. وبالرغم من أن الإدارة الأميركية لم تغيّر مواقفها الأساسية فإنها صعّدت من حدّة تصريحاتها، واعتبرت أن إسرائيل هي المسؤولة عن إطالة أمد الحرب ونتائجها القاسية، وخصوصاً في غياب احتمالات تتعلق بـ «اليوم التالي». كما أن القلق حيال المعركة الانتخابية الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني المقبل التي في إطارها قد تؤثر القضية الفلسطينية في فرص الرئيس لكي يُنتخب مجدداً، كان في خلفية «التغييرات التي طرأت على أسلوب ردّ الإدارة الأميركية».[٢٤]

وبموجب ورقة تقدير موقف أكثر جدة كرّرت الإدارة الأميركية وعلى رأسها الرئيس بايدن تحذيراتها من أن الأميركيين لن يقفوا موقف المتفرج على عملية إسرائيلية في رفح لا تطرح خطة قابلة للتنفيذ بشأن إجلاء السكان الفلسطينيين الذين يحتشدون في هذه المنطقة، والتنسيق مسبقاً مع الولايات المتحدة. لذلك لم يكن قرار تجميد شحنة القنابل الدقيقة، وتحذيرات بايدن من أنه «إذا واصلت إسرائيل اقتحام رفح، فسنتوقف عن تزويدها بالسلاح الهجومي»، مفاجئة. ويقدر كاتبا الورقة أنه بالإضافة إلى قضية رفح، فإن «الإدارة الأميركية لا تزال قلقة من عدم تقديم إسرائيل، حتى الآن، إستراتيجيا سياسية واضحة لليوم التالي للحرب»، بعكس إدارة بايدن التي لا تزال تلتزم التوصل إلى صفقة مخطوفين تفتح الباب، في نظرها، إلى الدفع قدماً بعملية واسعة النطاق لإعادة صوغ تصميم الهندسة الإقليمية. علاوةً على ذلك، فإن الالتزام القاطع بأمن إسرائيل، الذي يُظهره الرئيس بايدن منذ اللحظة الأولى، وتأييده السياسي والعسكري الواسع النطاق لها، يسمحان له، بالتدخل والتأثير في التطورات بصورة تتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة. كما يشددان على أن المعركة الانتخابية ومعارضة جزء من جمهور الناخبين الديمقراطيين سياسة الإدارة الأميركية هما مكونان في هذه السياسة، لكنهما ليسا السبب الوحيد لقرارات الإدارة الأميركية المتعلقة بإسرائيل. فبعد ٧ أشهر على الحرب في غزة، ومع نفاد «الساعة الرملية السياسية» على

الساحة الدولية، وفي مواجهة سيناريو حدوث تدهور أمني واسع النطاق في المواجهة مع حزب الله، من الواضح للجميع «أن على إسرائيل الاستمرار في اعتبار المحافظة على التأييد الأميركي هدفاً استراتيجياً لا يمكنها، من دونه، تحقيق أهداف الحرب في المدى البعيد، ومن أجل ضمان ذلك، عليها أن تأخذ المصالح الأميركية في الحسبان». وفي تقدير الكاتبين، تنوي الإدارة الأميركية الاستمرار في التزامها الدفاع عن أمن إسرائيل، كما سبق أن تجلى في التنسيق والمساعدة في التصدي للهجوم الإيراني في ١٤ نيسان ٢٠٢٤، وفي الموافقة على رزمة مساعدات خاصة تقدَّر بـ ١٤,٥ مليار دولار.[٢٥]

نتنياهو وغانتس: «شراكة» بالإكراه. (الصورة أرشيفية، عن: واي نت)

إجمال

تتسبب بعض نقاط الخلاف التي اندلعت بين إسرائيل والولايات المتحدة على خلفية إدارة نتنياهو سير الحرب على قطاع غزة ومحاولته عدم التماشي مع ما تطرحه الإدارة الأميركية الحالية من خطوط سياسية عريضة تتعلق بـ «اليوم التالي»، بإغواء كثير من المحللين الإسرائيليين للخروج بسيناريوات تتعلق أكثر من أي شيء آخر بمستقبل الحرب وتأثيرها على السياسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبأفق العلاقات الإسرائيلية– الأميركية على حدّ سواء. ومع أن ما يغلب على معظم التوقعات بشأن هذه السيناريوات هو الحدس، المعروف عادة بأنه يخلط بين معرفة تستند إلى وقائع وبين قدر من الخيال، فإن أغلب المحللين لا يجمعون على أمر مُحدّد أكثر من إجماعهم على أن نتنياهو يواجه المزيد من الأزمات التي ستلقي بظلالها على التطورات القريبة المرتبطة بالحرب على قطاع غزة. وبحسب ما يمكن استشفافه من هذه التحليلات، يواجه نتنياهو الآن أزمة يعتقد البعض أنها متعدّدة الأبعاد، وذلك في علاقة مباشرة مع نتائج الحرب نفسها من **الناحية الميدانية** في جهة أولى، ومع **الحلبة السياسية الداخلية** التي استجدّت عليها في الأيام الأخيرة مسألة **قانون تجنيد الشبان اليهود** الحريديم من جهة ثانية، **ومع موقف الإدارة الأميركية حيال الحرب** ومصير **قضية المحتجزين** الإسرائيليين وحيال **ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية** وخصوصاً في ما له علاقة بالاستيطان ونهب الأراضي من جهة ثالثة. وبخصوص موقف واشنطن، يشير المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل إلى أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، ما زال «مناصراً قوياً للصهيونية لكن إدارته معادية للحكومة الإسرائيلية الحالية كما لم تكن أي إدارة أميركية أخرى معادية لحكومة إسرائيلية في الماضي».[٢٦]

مع اقتراب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة من دخول شهرها الثامن نستطيع قول ما يلي بالنسبة إلى المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي الداخلي وما يمكن أن يؤول إليه:

- **أولاً**، إن الحبل بدأ يضيق على خناق حكومة الطوارئ وحتى على خناق حكومة بنيامين نتنياهو السادسة، وتتراكم الأزمات التي تحيط بنتنياهو وإسرائيل بصورة أكبر (ملف المحتجزين، تعثّر الجيش في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب، إدارة المعركة بدون إستراتيجية وتصور سياسي لليوم التالي، توتر العلاقة مع الولايات المتحدة، تعمّق عزلة إسرائيل دولياً وتحولها لدولة منبوذة في أوساط الجماهير والطلبة، محاكمة إسرائيل في محكمة العدل الدولية، وخشية إصدار مذكرات قضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية).
- **ثانياً**، مثلما تصف وسائل الإعلام في إسرائيل الوضع في شبه إجماع، فإن عائلات الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة تعيش حالة من البلبلة التي لا تنتهي، وصرخاتهم آخذة بالتصاعد أكثر

فأكثر، هذا بالإضافة إلى أن القصف على البلدات الجنوبية مستمر، وكذلك القصف على البلدات الشمالية الذي يؤدي إلى خسائر أكثر فأكثر.

- **ثالثاً**، لعل أكثر ما تمّ استخلاصه في الآونة الأخيرة هو أن «الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تؤدي دورها كقيادة يمكنها تقديم إجابات شافية للجمهور القلِق الخائف. كما أن رئيس الحكومة نتنياهو يعبّر ويصرّح ويتحدث بصورة شخصية، وأحياناً حتى بمعزل عن قرارات الكابينيت الذي يترأسه، وهو ما يؤدي إلى مزيد من البلبلة».[٢٧]
- **رابعاً**، ربما من المهم الإشارة إلى التكتلات والأحزاب التي من المتوقع أن تأخذ مكاناً في الفترة المقبلة مثل الرئيس السابق لجهاز الموساد يوسي كوهين، وكذلك تكتل اليسار ويائير غولان، واحتمالية عودة نفتالي بينيت وربما انضمامه إلى تحالف مع كوهين، والشخصيات الأمنية السابقة البارزة التي قالت بأنها ستخوض الانتخابات في حال أجريت. كذلك استمرار تراجع شعبية سموتريتش في استطلاعات الرأي العام وازدياد شعبية بن غفير!
- **خامساً**، ما زالت زعامة نتنياهو لحزب الليكود مستقرة غير أنه في الوقت نفسه تتسبب زعامته بتآكل شعبية الحزب في استطلاعات الرأي العام ما يطرح احتمال أن تبرز استئنافات داخل الحزب على هذه الزعامة في حال الذهاب إلى انتخابات مبكرة قريبة.

ملحق (١)

تفاعلات خطة «الإصلاح القضائي» بين كانون الثاني ٢٠٢٣- ٧ أكتوبر ٢٠٢٣

الشهر	تقدم الحكومة في «الإصلاح القضائي»	تصاعد الاحتجاجات ضد «الإصلاح القضائي»
كانون الثاني	٤ كانون الثاني: الحكومة الجديدة تعلن رسمياً عزمها على تنفيذ «إصلاح قضائي»، يشمل مقترحات لتغيير طريقة اختيار القضاة والحد من سلطات المحكمة العليا.	انطلاق الاحتجاجات المنظمة الأولى، التي ضمت عدة آلاف في تل أبيب. في ١٤ كانون الثاني، اندلعت مظاهرة كبرى جمعت نحو ١٣٠,٠٠٠ مشارك في تل أبيب تحت الأمطار الغزيرة، والتي اشتهرت بـ «احتجاج المظلة».
شباط	٨ شباط: وزير العدل ياريف ليفين يقدم رسمياً خطة «الإصلاح القضائي»: تغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة، وتمكين الكنيست من تجاوز قرارات المحكمة العليا، والحد من صلاحيات مراجعة السلطة القضائية للقوانين والقرارات الحكومية.	شهدت الاحتجاجات الأسبوعية (عادة في مساء يوم السبت) زيادة في أعداد المشاركين. بحلول نهاية الشهر، جذبت الاحتجاجات ما يصل إلى ٢٠٠ ألف مشارك في تل أبيب وحدها. وفي ١٣ شباط، تم الإعلان من قبل المحتجين عن يوم إضراب وطني مع احتجاجات واسعة النطاق، وإقامة حواجز كبيرة لعرقلة الطرق، بالإضافة إلى احتجاج كبير أمام الكنيست شارك فيه عشرات الآلاف.
آذار	١ آذار: الحكومة تمضي قدماً في التصويت الأولي على العديد من جوانب «الإصلاح» على الرغم من تزايد المعارضة العامة والاحتجاجات. في ١٥ آذار، الكنيست يجري قراءات أولية لمشاريع القوانين المتعلقة بـ «الإصلاح»، بهدف تسريع العملية التشريعية وسط ضغوط متزايدة.	في ٩ آذار، الذي أطلق عليه اسم «يوم المقاومة»، اندلعت احتجاجات مكثفة مع إغلاق واسع النطاق للطرق. تشير التقارير إلى أن مئات الآلاف شاركوا بشكل فعال فيه. في ٢٦ آذار، اندلعت احتجاجات خلال زيارة رئيس الحكومة نتنياهو إلى لندن واستحوذت على الاهتمام الدولي، وتزامنت مع المظاهرات المحلية. أقال نتنياهو وزير الدفاع غالانت (وهو من أعضاء الإئتلاف) بسبب تحفظاته على «الإصلاح» لدواع «أمنية». الإعلان عن إضرابات في الجامعات والكليات، وبدأ أكثر من ٢٠ من رؤساء السلطات المحلية إضراباً عن الطعام خارج مكتب رئيس الحكومة.

نيسان	مضى الكنيست قدماً في إجراء المزيد من المناقشات التي تجريها اللجان حول القوانين المقترحة. في ١٩ نيسان، أقيمت مظاهرة نظمتها مجموعة يمينية خارج منزل رئيس المحكمة العليا السابق أهارون باراك، المعروف بدوره في إنشاء رقابة قضائية على تشريعات الكنيست في عام ١٩٩٥ والتي تعتزم خطة «الإصلاح» إلغاءها	قوبلت محاولات تمرير هذه القوانين من خلال إجراءات سريعة بمقاومة كبيرة من المعارضة والجمهور. استمرت المظاهرات مع إقبال كبير ثابت. اجتذب احتجاج كبير في منتصف نيسان أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص في مدن مختلفة، مما عكس تصاعد المشاركة.
أيار	١٠ أيار: أوقفت الحكومة مؤقتاً بعض الأجزاء المثيرة للجدل من «الإصلاح» رداً على الاحتجاجات العارمة والانتقادات الدولية، لكنها تواصل متابعة مكونات أخرى أساسية في «الإصلاح» تعتبر أقل إثارة للجدل.	استمرت المظاهرات طوال الشهر، مع إقبال كبير في المدن الكبرى والمواقع الإستراتيجية، مثل شارع كابلان في تل أبيب، الذي أصبح موقعاً مركزياً للاحتجاجات. اجتذبت الاحتجاجات ما بين ١١٠,٠٠٠ إلى ١٧٩,٠٠٠ مشارك في تل أبيب وحدها، مع تقديرات تصل إلى ٣٩٠,٠٠٠ مشارك في جميع أنحاء إسرائيل. أظهرت استطلاعات عامة معارضة كبيرة لـ «الإصلاح».
حزيران	٥ حزيران: رداً على استمرار الاحتجاجات، أدخلت الحكومة سلسلة تعديلات على مقترحات الإصلاح الأصلية، ظاهرياً لمعالجة بعض المخاوف التي أثارها النقاد. وتشمل هذه التغييرات تعديلات على عملية إلغاء أحكام المحكمة العليا. خلال الشهر أجريت انتخابات نقابة المحامين، التي تعين عضوين في لجنة اختيار القضاة (وهي أحد نقاط الخلاف). فاز عميت بخار (المدعوم من قادة الاحتجاج) بنسبة ٧٣٪ من الأصوات، الأمر الذي دفع الائتلاف إلى طرح مشروع قانون لتفكيك نقابة المحامين واستبدالها بمجلس يتألف في الغالب من المعينين السياسيين. انهيار المفاوضات بين الائتلاف والمعارضة وتعثر الوصول إلى أرضية مشتركة.	في ١٧ حزيران (أو الأسبوع الـ ٢٤ من الاحتجاجات) جرت مظاهرة حاشدة شارك فيها مئات الآلاف. في الأسبوع التالي، أعلن منظمو الاحتجاج عن تشكيل «قوة كابلان» لقيادة «احتجاجات حاسمة» و«غير عنيفة» ضد ما وصفوه بالديكتاتورية، مما يشير إلى تكثيف جهود الاحتجاج.

تموز	٤ تموز: وافقت لجنة الدستور والقانون والقضاء على اقتراح تعديل قانون أساسي بعنوان «القانون الأساسي: القضاء (التعديل – حجة المعقولية)»، الذي ينص على أن السلطات القضائية، بما في ذلك المحكمة العليا المنعقدة كمحكمة عدل عليا، لا يجوز لها مراجعة مدى معقولية القرارات التي تتخذها الحكومة أو رئيس الحكومة أو أي وزير آخر، ولا يجوز لها إصدار أوامر بشأن هذه الأمور. في ١١ تموز، تم تمرير الاقتراح في قراءته الأولى بأغلبية ٦٤ عضواً في الائتلاف مقابل ٥٦ عضواً معارضاً.	الاحتفال بإعادة تسمية ساحة عامة رئيسة في تل أبيب بـ «ساحة الديمقراطية» بحضور أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخص في الحفل والاحتجاجات ذات الصلة. أعلن أكثر من ألف من أفراد القوات الجوية (بمن في ذلك ٥٠٠ طيار حربي ما زالوا ناشطين) عن «رفضهم الخدمة» بسبب «الإصلاحات». وأرسل رؤساء الموساد والشاباك المتقاعدون، رسالة إلى رئيس الحكومة، يهددون فيها بتعليق واجباتهم الاحتياطية. في ٢٤ تموز، انضم «منتدى الأعمال» (الذي يضم نحو ١٥٠ شركة كبرى) إلى الاحتجاجات. والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يبديان قلقهما من هذا التحول اللا-ديمقراطي في إسرائيل، ويدعوان إلى القيام به فقط من خلال إجماع إسرائيلي كامل.
آب وأيلول		في ١٢ أيلول، المحكمة العليا بدأت جلسات بتركيبة قوامها ١٥ قاضياً لإلغاء التقييدات على «حجة المعقولية» (لاحقاً، أقرت المحكمة بطلان قرار الحكومة والكنيست).

الهوامش

١ يشغل بعض الوزراء أكثر من وزارة. مثلاً، يشغل بتسالئيل سموتريتش وزارة المالية ووزير في وزارة الدفاع.

٢ موران أزولاي، بعد ٥ أيام من الحرب، غانتس ونتنياهو يعلنان: ثمة حكومة طوارئ، موقع واي نت الإخباري، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https:// www.ynet.co.il/news/article/ry1z6hmzt

٣ المصدر السابق.

٤ المحكمة الإسرائيلية العليا ألغت التعديل الذي ينص على تقليص حجة المعقولية، معاريف، بتاريخ ١ كانون الثاني، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv. co.il/news/law/Article-1064384

٥ هيئة التحرير، «لبيد: الحكومة الجديدة لا تعمل، فقط تضيف مزيداً من المشاكل»، موقع سروجيم الإخباري، ١٢ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://short- link.me/Ed3g

٦ حين معنيت، خطة الإصلاح القضائي تنطلق إلى الأمام تحت غطاء الحرب، والجمهور المستنزف يلتزم الصمت، هآرتس، بتاريخ ٢ آيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2024-05-02/ty-article-opinion/.premium/0000018f-395c-d17f-adcf-f9ff01930000

٧ سامي بيرتس، المعركة الأخيرة لبنيامين نتنياهو، هآرتس، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2023-10-25/ ty-article-opinion/.highlight/0000018b-61fa-ddfd-a59f-e1fe570a0000

٨ المستشارة القانونية للحكومة تتهم بـ «استمرار خطة الإصلاح القضائي»، موقع واي نت الإخباري، بتاريخ ٢ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.ynet.co.il/ news/article/b1dutgwzr#autoplay

٩ حين معنيت، خطة الإصلاح القضائي تنطلق إلى الأمام تحت غطاء الحرب، والجمهور المستنزف يلتزم الصمت، هآرتس، بتاريخ ٢ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2024-05-02/ty-article-opinion/.premium/0000018f-395c-d17f-adcf-f9ff01930000

١٠ جدعون ليفي، لا بديل عن نتنياهو، هآرتس، بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2024-02-25/ty-article-opinion/. premium/0000018d-dba9-d03b-a7cd-fbb94a350000

١١ يسرائيل زيف، سيدي رئيس الحكومة، هذه هي لحظة الاختيار التاريخية لولايتك، موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٢ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https:// www.mako.co.il/news-columns/2024_q2/Article-68050dd04643f81027.htm?sCh=5fdf43ad8df07110&pId=173113834&partner=lobby

١٢ عاموس يدلين، خطة نتنياهو: التخندق في رمال غزة، موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠٢٤. الرابط: https://www.mako.co.il/ news-columns/2024_q1/Article-3c9212fd777ed81027.htm?Partner=searchResults

١٣ آفي غيل: لا نصر ولا مؤزر، ليس الأمر سوى جولة قتالية جديدة في غزة، وهي لن تكون الأخيرة، موقع واللا الإخباري، بتاريخ ٦ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://news.walla.co.il/item/3662305

١٤ تسفي برئيل، ما الذي سيتحدث عنه غانتس مع مضيفيه في الولايات المتحدة، هل عن حل الدولتين؟، هآرتس، بتاريخ ٦ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www. haaretz.co.il/opinions/2024-03-06/ty-article-opinion/.premium/0000018e-0eef-d203-a9ce-1eff33d60000

١٥ حاييم رامون، لا تخطئوا: ساعر وبينيت وليبرمان هم أنصار أرض إسرائيل الكاملة، معاريف، بتاريخ ٢ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv.co.il/ journalists/opinions/Article-1080248

١٦ سليم سلامة، «من تداعيات أحداث ٧ تشرين الأول/ أكتوبر: انهيار مفهوم أن بإمكان إسرائيل تحقيق السلام بدون الفلسطينيين»، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٣.

١٧ بنيامين نتنياهو، «بيبي: قصة حياتي»، منشورات سيلع مئير، ٢٠٢٢.

١٨ حاييم ليفنسون، شعبة «أمان» حذّرت نتنياهو عبر رسائل: «إيران/ حزب الله وحماس يشخصون فرصة مواتية لعاصفة مثاليّة»، هآرتس، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني، ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-20/ty-article/.highlight/0000018b-ee0f-d36e-a3cb-fe5f9e2d0000

١٩ ألوف بن، نتنياهو تجاهل الإنذارات بشأن الخطر الماثل أمام إسرائيل في الحدود والمناطق [المحتلة]، وهو المسؤول الرئيس عن الكارثة، هآرتس، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-22/ty-article/.premium/0000018b-f351-d6b9-af8f-fff77d1a0000

٢٠ بعد نصف عام من تقصير ٧ تشرين الأول/أكتوبر: رئيس شعبة «أمان» اللواء هاليفا يعلن استقالته من منصبه، موقع واللا الإخباري، بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://news.walla.co.il/item/3659859

٢١ باراك رافيد، بايدن أعطى مؤشراً إلى تغيير في الموقف من الحرب في غزة وإلى نفاد الصبر حيال حكومة نتنياهو، موقع واللا الإخباري، بتاريخ ٨ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://news.walla.co.il/item/3649210

٢٢ حاييم ليفنسون، شعبة «أمان» حذّرت نتنياهو عبر رسائل: «إيران/ حزب الله وحماس يشخصون فرصة مواتية لعاصفة مثاليّة»، هآرتس، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-11-20/ty-article/.highlight/0000018b-ee0f-d36e-a3cb-fe5f9e2d0000

٢٣ إلداد شافيط، حول دلالات زيارة غانتس إلى الولايات المتحدة واجتماعاته مع قادة إدارة بايدن، معهد أبحاث الأمن القومي– جامعة تل أبيب، بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/EmXC

٢٤ تشاك فراييليخ وإلداد شافيط، الولايات المتحدة وحرب «السيوف الحديدية»: ميزان مرحلي، مباط عال، بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢٤. معهد أبحاث الأمن القومي– جامعة تل أبيب. الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/us-israel-interim/

٢٥ تشاك فرايليخ وإلداد شافيط، ماذا يقف وراء تهديد بايدن بوقف إمداد إسرائيل بالسلاح، مباط عال، بتاريخ ٩ آيار ٢٠٢٤. معهد أبحاث الأمن القومي– جامعة تل أبيب. الرابط: https://www.inss.org.il/he/social_media/biden-weapons/

٢٦ عاموس هرئيل، من دون صفقة إعادة المحتجزين قبل بداية شهر رمضان، ستتفاقم المواجهة بين إسرائيل والولايات المتحدة، هآرتس، بتاريخ ٣ آذار، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-03-03/ty-article/.highlight/0000018e-00e2-da4e-adbf-82fb23e70000

٢٧ يعقوب بيري، الجمهور في حالة بلبلة ويأس، والحكومة غير قادرة على تقديم إجابات، معاريف، بتاريخ ٩ أيار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.maariv.co.il/journalists/opinions/Article-1097716